

إجراءات التقاضي الإلكتروني في إطار عصنة العدالة

بوعبدالله رضوان
وكيل الجمهورية لدى محكمة سطيف

مقدمة

و كما أسلفت فإن الانطلاقة الحقيقية لتجسيد عصنة كاملة لقطاع العدالة انطلقت في سنة 2005 عن طريق اعتماد تطبيق تسيير الملف القضائي و هو المشروع الذي كانت وزارة العدل السبابة لاعتماده بالمقارنة مع غيرها من القطاعات و الذي أحدث ثورة في أسلوب تسيير القطاع من خلال إمكانية تسيير الملف القضائي إلكترونيا و تتبعه من لحظة قيده مما سمح بضبط الملفات القضائية و حسن تتبعها مع اعتماد أنظمة أمان عالية لحماية المعطيات القضائية.

كما تم تطوير شبكة اتصال داخلي خاصة بقطاع العدالة تربط الاتصال بين الإدارة المركزية و كافة المؤسسات التابعة لها عبر التراب الوطني من مجالس قضائية و محاكم و مؤسسات عقابية و هو ما يعرف ب KERIO تسمح بتبادل المعلومات و المراسلات بسرعة فائقة تحت أقصى درجات الأمان و الحماية.

و سنحاول من خلال هذه المداخلة الموجزة التطرق إلى مختلف الخدمات القضائية الحديثة و التطبيقات المعتمدة من وزارة العدل في تسيير الملف القضائي و تقديم الخدمات عن بعد من خلال استعراض :

أولا : قراءة في القانون 15/03 المتعلق بعصنة العدالة.

ثانيا: الخدمات الإلكترونية التي توفرها وزارة العدل.

ثالثا: التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية.

أولاً: قراءة في القانون 15/03 المتعلق بعصنة العدالة

إضافة إلى ذلك فقد اعتمد القانون على آلية التصديق الإلكتروني عن طريق إمهار الوثائق و المحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل و المؤسسات التابعة لها و الجهات القضائية بتوقيع الكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة مع افتراض موثوقية وسيلة التصديق متى انشئ التوقيع الإلكتروني و كانت هوية الموقع أكيدة و سلامة العقد مضمونة.

كل هذا يتم بضمان وزارة العدل بواسطة ترتيب الكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل اليه و تاريخ صلاحية التوقيع و المعلومات التي يتضمنها.

و استحدث القانون 15/03 آلية إرسال الوثائق و الإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني عن طريق إمكانية تبليغ و ارسال الوثائق و المحررات القضائية و المستندات بالطريق الإلكتروني مع اشتراط ان تضمن الوسائل التقنية المستعملة في ارسال العقود و الوثائق بالطريق الإلكتروني :

- التعرف الموثوق على أطراف التراسل
- سلامة الوثائق المرسلة
- أمن و سرية التراسل
- حفظ المعطيات مما يسمح بتحديد تاريخ الارسال و الاستلام من طرف المرسل اليه بصفة أكيدة

استعمال وسائل لاتصال المسموعة والمرئية أثناء الاجراءات

و قد نص على استعمال هذه التقنية في مراحل :

- التحقيق القضائي : وذلك في جميع اجراءات التحقيق
- المحاكمة : و هذا من تلقاء المحكمة أو بناء على طلب النيابة أو أحد

الخصوم

أو دفاعهم.

هذه التقنية ضمنت استمرار أداء عمل المرفق القضائي خلال جائحة كورونا
و أثبتت

فعاليتها في تسهيل الاجراءات القضائية بطريقة آمنة تسهر على ضمانها
المديرية العامة لعصرنة العدالة.

ثانيا : الخدمات الالكترونية التي توفرها وزارة العدل

1- اعتماد تقنية التصديق و التوقيع الالكترونيين في المجال القضائي من
خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الالكتروني و انشاء سلطة
التصديق الالكترونية تمكين كافة المتدخلين في القطاع من امهار الوثائق الادارية و
المحررات القضائية بتوقيع الكتروني موثوق بهدف اتاحة الخدمات القضائية عن
بعد.

2- تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 3 لصحيفة السوابق
القضائية و الجنسية ممضاة الكترونيا عبر الانترنت و كذا تمكين الجالية
الجزائرية بالخارج من هذه الخدمة عبر الممثلات الدبلوماسية و القنصلية
بالخارج

شهادة الجنسية:

يمكن لأي مواطن جزائري مقيم داخل أو خارج الوطن أن يطلب و يتلقى
شهادة الجنسية الجزائرية الخاصة به عبر الموقع الالكتروني لوزارة العدل شرط
قيامه و لولمرة واحدة بالخطوات التالية:

- تقربه شخصيا من شباك أي محكمة عبر التراب الوطني مرفوقا بـ:
- بطاقة الهوية
- رقم الهاتف المحمول
- وثائق الحالة المدنية المطلوبة لاستصدار شهادة الجنسية الجزائرية
- استلام من أمين الضبط مستندا ورقيا يتضمن اللقب و الاسم الشخصيين
- و اسم المستخدم و كلمة المرور

تلقيه عبر هاتفه المحمول خلال 48 ساعة الموالية رسالة نصية قصيرة بها اسم المستخدم وكلمة المرور جديدان و ساريان.

بعد تلقي اسم المستخدم يمكن للمعني الولوج لبوابة وزارة العدل و طباعة شهادة الجنسية على شكل pdf موقعة الكترونيا و عليها كود أبار coda a barres قابلة للحفظ و الطباعة .

4- توفير خدمة سحب النسخ العادية من الاحكام و القرارات القضائية الوقعة الكترونيا عبر الانترنت

5- توفير خدمة سحب النسخ العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا و مجلس الدولة موقعة الكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية

6- توفير خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة لسجلات الحالة المدنية لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح و الوثائق المرفقة بها عبر الأنترنت

7- توفير امكانية تتبع مآل القضايا و الاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل

يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي تقديم شكوى أو عريضة امام النيابة إلكترونية اتباع الخطوات التالية:

الولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية

النقر على خانة "تسجيل شكوى أو عريضة عن بعد"

ملء الاستمارة بإدخال البيانات الشخصية و رقم الهاتف و عنوان البريد

الإلكتروني

- يتم إرسال رمز التأكيد عبر الهاتف المحمول و كذا عبر البريد الإلكتروني.

- فور تلقي الرسالة النصية يتم تأكيد الرمز المرسل و بعدها يتم ادخال

البيانات الخاصة بالشكوى :

اختيار الجهة القضائية الموجه اليها الشكوى/العريضة.

- تحديد نوع الشكوى/العريضة و إدخال مضمونها

- تحميل المرفقات او وثائق الاثبات المدعمة للشكوى/العريضة إن وجدت.

- بعد الضغط على زر "ok" يتم تحويل هذه الشكوى /العريضة بصفة آلية إلى ممثل نيابة الجهة القضائية الموجه إليها الشكوى لاتخاذ الاجراء المناسب و التصرف بها.

- بعد ذلك تظهر نافذة للمعني تؤكد تسجيل الشكوى بنجاح و تبين ضرورة الاحتفاظ بإسام المستخدم وكلمة المرور اللذان سيزود بهما في الوقت ذاته ليتمكن من الاطلاع على مآل شكواه/ عريضته للإشارة فان إعلام المعني بمآل شكواه/ عريضته يتم ايضا عبر رسالة نصية قصيرة أو عبر البريد الإلكتروني.

الشباك الوطني الإلكتروني: <http://mj-guichet.mjjustice.mj>

أرضية الإنابات القضائية

إضافة إلى استحداث فضائين بالموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل: انشغالات: لتلقي انطباعات و تطلعات المواطنين عن بعد بخصوص مختلف خدمات مرفق العدالة.

اقترح: لتلقي اقتراحات و مساهمات المواطنين عن بعد بخصوص تحسين نوعية خدمات مرفق العدالة.

ثالثا: التقاضي الإلكتروني

يعد التقاضي الالكتروني مفهوما حديثا ارتبط أساسا بعصرنة العدالة كجزء من الحكومة الالكترونية فهو عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي باستعمال تكنولوجيا الاتصال في مرفق القضاء و اعتمادها كأساس للتقاضي عن طريق الوسائط و الدعامات الالكترونية.

و عليه يمكن تعريف التقاضي الالكتروني بأنه عملية نقل الوثائق و المعلومات القضائية إلى المحكمة عن طريق الوسائط الالكترونية باستعمال نظام معلوماتي يتم بموجبه تطبيق كافة اجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية و عبر البريد الالكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى و تسهيل إجراءاتها على المتقاضي ويوفر نظام التقاضي الإلكتروني العديد من المزايا أهمها:

1- حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية:

إن أهم ما يميز إجراءات التقاضي الإلكتروني هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي، حيث تتم بينهم إلكترونياً و هو ما يتفق مع الغرض من إنشاء الوسائط بمعنى خلق مجتمع المعاملات الإلكترونية.

2- تسليم السندات و العرائض إلكترونياً دون عناء التنقل إلى مقرات المحاكم والمجالس القضائية:

اصطلح على تسليم الوثائق إلكترونياً عبر شبكة الانترنت وتنزيل البرامج أو البيانات عبر الانترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالعمل، بحيث يمكن نقل الوثائق على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي وهو عكس التحميل عن بعد و هي عملية إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر آخر.

3- سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي:

تساهم عملية التقاضي عبر شبكة الانترنت بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بين الطرفين على وجه السرعة ، إذ تتم عملية إرسال و استلام المستندات و المذكرات دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة و في ذلك توفير للوقت و الجهد و المال و تقليل من الازدحام و اكتظاظ المحاكم والجلسات.

4- تبسيط الإجراءات على شركاء العدالة خاصة المحامين:

فقد كان التقاضي التقليدي يتطلب جهد من قبل المحامين في تسجيل القضايا ، لذلك فقد ساعدت شبكة الاتصال و المعلوماتية من خلال التقاضي الإلكتروني في تبسيط و تسهيل الإجراءات عليهم.

5- الاعتماد على الوسيط الإلكتروني:

لابد من وسيط إلكتروني حتى يتحقق نظام التقاضي الإلكتروني و يتمثل في جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) او الشبكات الداخلية

(الانترانات) التي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع.

تطبيقات نظام التقاضي الالكتروني

تمر الدعوى المدنية بسلسلة من الإجراءات القضائية ابتداء من تقديمها إلى غاية صدور الحكم فيها و بالتالي لابد من تسجيل عريضة الدعوى و دفع الرسوم عنها وصولا إلى إصدار الحكم القضائي الحاسم للنزاع، فإذا كان الاصل أن تتم الإجراءات بصورة ورقية فسيتم تبين كيفية السير في إجراءات الدعوى و الحكم فيها إلكترونيا.

يقصد بالدعوى الإلكترونية إرسال عريضة الدعوى بطريقة إلى موقع المحكمة الإلكترونية عبر موقعها الإلكتروني بواسطة البريد الإلكتروني أو الرقم السري بالنسبة للمحامي الحاصل عليه من نقابة المحامين و تسجيل المحررات الإلكترونية المتعلقة بالقضية.

و يجب لقبول الدعوى الإلكترونية من قبل المحكمة نفس الشروط المطلوبة في الدعوى العادية و التي هي الصفة و المصلحة و الأهلية مع عدم وجود موانع قانونية تمنع النظر في الدعوى، حسب المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

و يشترط في البيانات المطلوبة في الدعوى المدنية الإلكترونية نفس البيانات المطلوبة في الدعوى المدنية العادية

بالنسبة لتطبيق التقاضي الالكتروني في الجزائر فإنه فضلا عن القانون 15/03 المتعلق بعصرنة العدالة وكذا الأمر 20/04 المتضمن تعديل قانون الاجراءات الجزائية فان مشروع تعديل قانون الاجراءات المدنية والادارية سيضع الاساس القانوني لإجراءات التقاضي الالكتروني في المادة المدنية من خلال اعتماد الوسائط الالكترونية كأساس في المنازعة المدنية و هذا من خلال وجوب أن تتضمن عريضة افتتاح الدعوى لرقم التعريف الوطني و البريد الإلكتروني للمدعي مع ضرورة تقييد العريضة في سجل الكتروني مقابل وصل يرسل الكترونيا للمدعي

عن طريق البريد الالكتروني المدون في العريضة مع النص على ضرورة ايداعهم الوثائق التي يستد عليها الخصوم إما في الشكل الورقي أو الإللكتروني. إضافة لذلك فقد جاء في مشروع القانون امكانية تبليغ الاوراق و السندات عن الطريق الإللكتروني. إضافة إلى اللجوء إلى الوسائل الالكترونية في انجاز المعاينات التقنية إضافة إلى أنه يمكن إيداع الخبرات عن الطريق الالكتروني. و عموما فان التقاضي الالكتروني في المادة المدنية يعتمد أساسا على انخراط كافة الشركاء خصوصا السادة المحامين من خلال تسجيل بياناتهم في التطبيق الخاصة بالمحامين مع تحديد العناوين الالكترونية لتبادل كافة المستندات عن الطريق الالكتروني عبر وسائط البريد الالكتروني المؤمن لوزارة العدل و يتم التبليغ و ايداع سندات الاثبات بطريق الالكتروني

قائمة المراجع:

- * القانون 15/03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق لأول فبراير 2015 و المتعلق بعصرنة العدالة (الجريدة الرسمية 06 لسنة 2015)
- * الأمر 20/04 المؤرخ في 30 أوت 2020 يعدل و يتمم قانون الاجراءات الجزائية (الجريدة الرسمية عدد 51 لسنة 2020)
- * مقال التقاضي الإللكتروني في الجزائر للاستاذين يوسفى مباركة و حنان جامعة عمار ثليجي الأغواط منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد 15 العدد 01 سنة 2022